

Distr.
GENERAL

A/52/573
5 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٧ (و) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)
والتوصيات المتعلقة ببقية العقد

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	٥- ١ مقدمة - أولاً
٣	١٨- ٦ الأهداف والاتجاهات - ثانياً
٦	١٩-٣٧ الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف حدة الفقر - ثالثاً
١٠	٣٨-٤٦ التعاون الدولي لدعم التخفيف من حدة الفقر - رابعاً
١٢	٤٧-٥٨ زيادة الوعي وتعزيز الدوافع - خامساً
١٥	٥٩-٦١ النتائج - سادساً
١٧	 مؤلفات حديثة مختارة في مسائل الفقر والمسائل المتصلة بالفقر - المرفق

أولا - المقدمة

١ - في واحد من أهم البيانات السياسية في النصف الأخير من هذا القرن، تعهد قادة العالم الذين اجتمعوا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن من ٦ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، بالتزام جميع البلدان بهدف "القضاء على الفقر في العالم من خلال اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة والتعاون الدولي"^(١).

٢ - وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة اتخذت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ القرار ١٠٧/٥٠، المعنون "الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر". وفي الدورة الحادية والخمسين، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٧٨/٥١، المعنون "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر". وقررت، ضمن أحكام أخرى، أن يكون موضوع العقد "القضاء على الفقر ضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية".

٣ - واستجابة لهذين القرارين، أصبحت مسألة القضاء على الفقر أحد مجالات التركيز الرئيسية في كامل منظومة الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، جعل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي تخفيف حدة الفقر هدفهما الأساسي. وتم تنظيم العديد من الأنشطة في كامل منظومة الأمم المتحدة للاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر خلال عام ١٩٩٦، وكان موضوعها الموضوع الذي أعلنته الجمعية العامة "يمكن بل يجب القضاء على الفقر في كامل أنحاء العالم". وحظي موضوع "الفقر، والبيئة، والتنمية" باهتمام واسع النطاق في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٤ - وصدر تقريران رئيسيان هذه السنة يتضمنان وصفا لمدى تفشي الفقر، وتحليلا للاتجاهات ومناقشة لاستراتيجية تخفيف حدة الفقر. وتناول التقرير الأول، تقرير عام ١٩٩٧ عن الحالة الاقتصادية في العالم، على نحو موسع مسائل مثل قياس الفقر، واتجاهات وأنماط الفقر في العالم، وسياسات التخفيف من حدة الفقر. وفضلا عن ذلك، كرس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره للتنمية البشرية لعام ١٩٩٧ كاملا لمسألة القضاء على الفقر.

٥ - ويتضمن تقرير ثالث، هو تقرير الأونكتاد للتجارة والتنمية لعام ١٩٩٧، وموضوعه "العولمة، والتوزيع والنمو"، تحليلا دقيقا للقوى المسببة لزيادة اللانصاف في العالم. وهناك أيضا تقرير رابع، صدر في السنة الماضية عنوانه "تخفيف حدة الفقر والبنك الدولي: التقدم والتحديات في التسعينات"، يتضمن مناقشة المسألة من وجهة نظر البنك الدولي.

ثانيا - الأهداف والاتجاهات

٦ - إن أكثر التقديرات شمولاً المتعلقة بالفقر هي التقديرات التي وضعها البنك الدولي الذي استخدم أساساً للتقييم الأشخاص الذين يعيشون بدولار واحد من دولارات الولايات المتحدة أو أقل في اليوم. وخلص البنك الدولي إلى أن نسبة تفشي الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال انخفضت انخفاضاً طفيفاً من ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٢٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٣، غير أن العدد المطلق للفقر في العالم ازداد خلال السنوات نفسها من ١,٢٣ مليار إلى ١,٣١ مليار. وتوجد الغالبية الساحقة من الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد من دولارات الولايات المتحدة أو أقل في اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والصين، غير أنه توجد أيضاً عشرات الملايين منهم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا. وهناك أيضاً فقر كبير في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٧ - وسلط بالفعل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ الضوء على طبيعة الفقر واصفا إياه على النحو التالي:

يتجلى الفقر في حرمان المرء من الحياة التي يمكن أن يعيشها. والفقر يمكن أن يعني أكثر من مجرد الافتقار إلى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي. ويمكن أن يعني أيضاً الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للتنمية البشرية، مثل العيش حياة طويلة يتمتع فيها المرء بالصحة والقدرة على الإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين.

وبالنسبة لصانعي السياسات، فإن فقر الخيارات والفرص يكون في أحيان كثيرة أهم من فقر الدخل. ذلك أن فقر الخيارات والفرص إنما يركز على أسباب الفقر، ويفضي مباشرة إلى وضع استراتيجيات التمكين وغيرها من إجراءات تعزيز الفرص للجميع.

٨ - وتبين هذه التقارير أن هناك مئات عديدة من الملايين من الناس الذين يعيش معظمهم، وليس جميعهم، في شرقي آسيا وجنوب شرقيها هم في طريقهم إلى التخلص من بقة الفقر وأن هناك إمكانيات ممتازة لزيادة تخفيف حدة الفقر في هذه المناطق. وتتفق أيضاً التقارير على أنه نظراً لأن عدد الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع لا يزالون في ازدياد، فإنه من الضروري إجراء تغييرات في الاستراتيجية ووضع سياسات إضافية لمنع استفحال الفقر والتعجيل بخفض درجة الحرمان الشديد الذي يعانيه الآن الذين يعيشون في حالة من الفقر.

٩ - ولا يزال من السابق لأوانه تقييم الاتجاهات منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولكنه يجدر التذكير بالوسائل المتعلقة بتحقيق أهداف تخفيف حدة الفقر التي اعتمدت في كوبنهاغن وتقديم بعض التقييمات الحديثة نسبيا بهدف توضيح مدى التقدم الذي يلزم إحرازه.

التعليم

١٠ - إن التعليم الابتدائي الشامل أساسي في مكافحة الفقر. وحدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية هدفا لتحقيق التعليم الأساسي الشامل وإنهاء ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الأطفال البالغين سن الدراسة مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٠.

١١ - وحدث في العقود الأخيرة توسع كبير في التعليم، غير أنه لا تزال تتخلله فجوات كبيرة. وارتفعت نسبة المسجلين في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية في العالم منذ عام ١٩٦٠ من ٢٥٠ مليون طفل تقريبا الى ما لا يزيد على مليار طفل. وحقت مناطق شرقي آسيا، وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نسبة صافية من التسجيل في التعليم الابتدائي تناهز ١٠٠ في المائة في عام ١٩٩٣. وزادت هذه النسبة في جنوب آسيا والدول العربية على ٩٠ في المائة، غير أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء لا تزال يتعين عمل الكثير فيها إذ أنه لم تزد فيها نسبة المسجلين على ٧٣ في المائة. (تقرير عام ١٩٩٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم، الجدول ٥ - ١).

١٢ - ولا تزال نسبة المسجلين في التعليم الثانوي غير مرضية على الرغم من التقدم المحرز. وارتفعت النسب الاجمالية للمسجلين في البلدان النامية ككل من ٤٢ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٤٦ في المائة في عام ١٩٩٣ (ارتفعت هذه النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء من ٢٢ في المائة الى ٢٣ في المائة). ومقابل ذلك، تبلغ هذه النسبة في البلدان الصناعية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ٩٥ في المائة. ولا تزال الفجوة كبيرة في مدة التعليم الإلزامي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وفي معظم البلدان النامية، فإن التعليم الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و ٩ سنوات، في حين أنه إلزامي في البلدان المتقدمة النمو لمدة ٨ سنوات على الأقل (١٠ سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية ١١ سنة في المملكة المتحدة، و ١٢ سنة في ألمانيا). (تقرير عام ١٩٩٧، عن الحالة الاجتماعية في العالم، الجدول ٥ - ٣).

١٣ - وفيما يتعلق بالفجوة بين الجنسين، فإن نسبة الأميات تزيد كثيرا على نسبة الأميين من الرجال. ووفقا لتقرير اليونسكو، تقرير عام ١٩٩٥ عن التعليم في العالم، يقدر أن الفجوة بين معدلات الملمين بالقراءة من الكبار ذكورا وإناثا في ٦١ بلدا تزيد على ١٠ في المائة ويقدر أنها تزيد في ٤٠ بلدا على ٢٠ في المائة. ويلاحظ التقرير أنه على الرغم من أن العدد المطلق للأميين من الكبار ثبت فيما يبدو عالميا، فإنه لا يزال في ازدياد في أفريقيا جنوب الصحراء، والدول العربية، وجنوب آسيا، وتشكل المرأة غالبية كبيرة في كل حالة من هذه الحالات.

١٤ - وتم تقييم التقدم المحرز في البلدان الموقعة على الإعلان العالمي لعام ١٩٩٠ بشأن توفير التعليم للجميع وإطار العمل (إعلان جوتين) في الاجتماع المعقود في عمان، الأردن، في حزيران/يونيه ١٩٩٦. والنتيجة الرئيسية التي خلص إليها الاجتماع هي "أنه أحرز تقدم كبير في التعليم الأساسي، ولكن ليس في جميع البلدان وليس بالقدر الذي كنا نتطلع إليه، ولكنه مع ذلك تقدم حقيقي". وورد في التقرير أيضا "أن أولى الأولويات يجب أن تظل تعليم النساء والفتيات".

الصحة

١٥ - حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أربعة أهداف فورية تتعلق بالصحة والتغذية - أي أنه يجب، بحلول عام ٢٠٠٠، تحقيق ما يلي:

(أ) ينبغي ألا يقل العمر المتوقع عن ٦٠ سنة في أي بلد من البلدان؛

(ب) خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلث عن مستوى عام ١٩٩٠ أو بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في الألف من المواليد الأحياء، أيهما أقل؛

(ج) خفض وفيات الأمهات إلى نصف مستوى عام ١٩٩٠؛

(د) بلوغ جميع سكان العالم مستوى صحي يمكنهم من عيش حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا، ولتحقيق ذلك، ينبغي ضمان الرعاية الصحية الأولية للجميع.

١٦ - ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تقرير عام ١٩٩٧ عن الصحة في العالم، لا يزال العمر المتوقع لكلا الجنسين يتحسن عالميا، إذ بلغ متوسطا عالميا قدره ٦٥ سنة في عام ١٩٩٦ (٦٣ سنة بالنسبة للرجال و ٦٧ بالنسبة للنساء). وكان التقدم جيدا بوجه خاص في آسيا ككل وجنوب شرقي آسيا بوجه خاص وفي البلدان المتقدمة النمو. غير أن هذا المعدل كان أقل من ٦٠ سنة لكلا الجنسين في ٥٠ بلدا. وانخفض مؤخرا بالفعل متوسط العمر المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية.

الجوع وسوء التغذية

١٧ - حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع. وفي العالم النامي، انخفض العدد المطلق ونسبة المصابين بنقص التغذية بين ١٩٦٩-١٩٧١ و ١٩٩٠-١٩٩٢، غير أن هذه النسبة ارتفعت في ٣٠ بلدا. وعموما، بلغ عدد المصابين بنقص التغذية في العالم النامي نحو ٨٤٠ مليونا في بداية التسعينات. وكانت الحالة أسوأ من ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء حيث تضاعف عدد المصابين بنقص التغذية بين ١٩٦٩ - ١٩٧١ و ١٩٩٠ - ١٩٩٢، مما أثر في ٤٣ في المائة من مجموع السكان في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢.

١٨ - وبالإضافة إلى إعادة تأكيد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي عقد في روما من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ "للتزام استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة" جدد أيضا التزام العالم بمكافحة الفقر وسوء التغذية، واعتمد هدف خفض "عدد المصابين بنقص التغذية إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وينبغي إجراء استعراض لمنتصف المدة للوقوف على إمكانية تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٠. وهناك مبادرة هامة ذات صلة بالموضوع نفذها المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بالسياسات الغذائية ألا وهي رؤية عام ٢٠٢٠ المتعلقة بالأغذية والزراعة والبيئة". ويتوقع المعهد في تقريره السنوي حالة جيدة على نحو مرض في السنوات المقبلة إذا تمت المحافظة على معدلات الاستثمار في البحوث الزراعية والتنمية. وأعرب مؤخرا عن القلق لانخفاض الحصة المكرسة للزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا الاتجاه ينبغي عكسه بسرعة.

ثالثا - الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف حدة الفقر

١٩ - توضح التجربة أنواع السياسات التي تنجح في مكافحة الفقر، ولو أن الأحوال تختلف في كل بلد كما أن الاستراتيجيات الوطنية يجب أن تكون نتيجة مباشرة الإيلاء الاعتبار للأحوال الوطنية. وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن اللذان اعتمدا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية دليل جيد عند إعداد الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر. وقد يكون من المجدي التفكير في هذه الاستراتيجية في خمسة أجزاء.

الأهداف الوطنية لتخفيف حدة الفقر في فترة زمنية محددة

٢٠ - أولا، من المهم تحديد الأهداف الوطنية لتخفيف حدة الفقر في فترة زمنية محددة بوصفها هدفا يتعين تحقيقه وضمان أن تكون هذه الأهداف موضع تركيز قوي في السياسة الإنمائية وعلى أساسها يمكن قياس الإنجازات. وقد تعهّد القادة الذين اجتمعوا في كوبنهاغن بانتهاج "سياسات واستراتيجيات وطنية ... ترمي إلى الحد من التفاوتات والقضاء على الفقر المطلق بحلول تاريخ مستهدف يحدده كل بلد في سياقه الوطني".

٢١ - وقد حددت بلدان كثيرة أهدافا وطنية. فمثلا، أبلغت الصين الجمعية العامة أثناء المناقشة المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر أن خطتها الخماسية التاسعة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) للتنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية حددت هدف القضاء على الفقر بحلول نهاية هذا القرن. ويجري تنفيذ الخطة ومخططها في المناطق المنكوبة بالفقر في شكل تنمية موجهة نحو الإغاثة من الفقر. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ أن حوالي ٣٠ بلدا وضعت أهدافا لتخفيف حدة الفقر. ومن الضروري أن تفعل ذلك بلدان أكثر إلى حد كبير. وعلى ذلك، فبحلول عام ٢٠٠٠، عندما تنعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ستكون الجمعية العامة قادرة على تلقي تقارير كاملة من البلدان بشأن تحديد الأهداف الوطنية، واستراتيجيات تنفيذها وإنجازاتها في هذا الشأن.

٢٢ - وفي هذا الصدد، يجدر الترحيب بالقرار الوزاري الأخير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدعم هدف تخفيف حدة الفقر في العالم وتخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولهذا القرار إمكانية حفز العمل، ليس فقط في البلدان النامية، وإنما أيضا في البلدان المانحة، وتوفير إطار واضح لتقييم إجراءات تلك المجموعتين من البلدان إلى المجتمع الدولي.

معدلات قوية متواصلة للنمو الاقتصادي والإنمائي

٢٣ - ثانيا، أهمية تعزيز النمو الاقتصادي من خلال السعي إلى الحفاظ على معدلات قوية للنمو الاقتصادي والإنمائي. كان تباطؤ المعدلات العالمية الإجمالية للنمو الاقتصادي قيذا رئيسيا على تخفيف حدة الفقر في بلدان كثيرة. بيد أنه في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ انتشرت معدلات إيجابية هامة لنمو الدخل الفردي أكثر من أي عام آخر منذ بداية فترة الثمانينات، مما وفر بذلك احتمال تحسين الأحوال لتخفيف حدة الفقر.

٢٤ - وجميع التقارير المذكورة أعلاه تشمل مناقشة عوامل هامة تسهم في توافر الفرص لحدوث نمو قوي في النشاط الإنتاجي. ومن الأهمية بمكان الوصول إلى عوامل الإنتاج مثل الأرض، والائتمان، والتعليم والتدريب، والتكنولوجيا والمعلومات، فضلا عن الوصول إلى الأسواق والهيكل الأساسي الكفؤ للنقل والاتصالات. وسيشجع هذا تنظيم المشاريع، وهو الأمر الذي لا غنى عنه في إنشاء ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. والإنفاق على البحث والتطوير يغل معدلا مرتفعا من العائد.

٢٥ - ويكون هذا الإنفاق فعالا إلى أقصى حد عندما يكون جزءا من استراتيجية تستهدف تحقيق نمو كثيف العمالة، الذي غالبا ما يحدث في قطاعات الزراعة والخدمات والصناعات الصغيرة. والمعدل الكلي للنمو الاقتصادي الحقيقي للفرد ليس هاما فحسب: فطبيعة ونوعية هذا النمو على نفس الدرجة من الأهمية. فمثلا، معظم نمو العمالة في الاقتصادات المتقدمة النمو الذي تحقق في الخمسة عشرة عاما الماضية حدث في قطاع الخدمات، حيث يعمل الآن ٦٠ و ٧٠ في المائة من القوى العاملة المستخدمة في تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، فقد حدث معظم نمو العمالة في قطاعي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بدلا من الشركات الكبيرة والحكومة. واستراتيجيات النمو الاقتصادي ونمو العمالة التي تركز على هذين القطاعين يمكن توجيهها بطريقة تقلل إلى أدنى حد من استعمال الطاقة والضرر البيئي.

٢٦ - وما تزال التنمية الريفية حاسمة في الجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر وغالبا ما تشمل الإصلاح الزراعي الهادف إلى توسيع نظم الحيازات الصغيرة المؤكدة للمساواة، والاستثمار في الهيكل الأساسي للتسويق وتوفير الائتمان الريفي ومؤسسات الوفورات، وحماية نظم الأغذية من واردات الأغذية المدعمة ضمانا لوجود أسعار عادلة لتوفير الحوافز للاستثمارات الزراعية.

٢٧ - ويشير تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧ بوضوح إلى أهمية الضرائب الحكومية وغيرها من الحوافز بالنسبة للمشاريع في جميع القطاعات في بلدان شرق آسيا الناجحة، كيما تحتفظ بالأرباح وتعيد

استثمارها. فالمكاسب التي يحتفظ بها هي، عامة، مصدر رأس المال الأكثر توافرا لاستثمار الشركات. والمستويات المرتفعة للاستثمار الخاص شرط ضروري للنمو الاقتصادي السريع.

إطار السياسة العامة

٢٨ - ويؤدي هذا إلى الجانب الثالث للاستراتيجية الشاملة للقضاء على الفقر، وهو إطار السياسة العامة. فالجوانب الهامة في السياسة العامة الفعالة تشمل وجود حكومة ديمقراطية، شفافة قابلة للمساءلة؛ كما تشمل إدارة فنية وأمينه وكفاءة ونزاهة، بما في ذلك مكتب الضرائب والنظام القانوني؛ والتوفير الشامل للخدمات التي يمكن الوصول إليها والحصول عليها مجاناً مثل التعليم الابتدائي، والتدريب على المهارات والرعاية الصحية الأساسية.

٢٩ - ويجب تطويع الإطار المنظم وفقاً لاحتياجات فرادى البلدان، الذي لن يشمل آلياً إنهاء التحكم الإداري تماماً، وإنما التحكم المناسب مع الإنفاذ الفعال. ويمكن لتقييم أدق للأعمال الناجحة في بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية أن يكشف عن الكثير في هذا الشأن.

زيادة الفرص للفقراء

٣٠ - والعنصر الرابع ينبغي أن يكون التدابير التي تستهدف بصورة خاصة زيادة الفرص للفقراء، والتدابير التي تستهدف تحسين المساواة في توزيع الدخل، والثروة، والسلطة. فالتدابير التي تستهدف دعم الفقراء، وزيادة فرصهم في كسب الدخل لا غنى عنها في تعويض بعض النقائص الرهيبة التي يعاني منها الفقراء عندما يحاولون إعالة أنفسهم. وتشمل البرامج التي تستهدف الفقراء تلك الموجهة نحو التنمية الريفية وزيادة الإنتاجية في القطاع غير الرسمي، مثل ترتيبات الائتمانات الصغيرة للغاية، وخدمات الإعلام والإرشاد الزراعي، وبرامج العمالة المدعومة، وفرص التدريب الخاص.

٣١ - وأفضل السياسات في إعادة التوزيع هي تلك التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو المنصف. والنمو مع المساواة أمر ممكن، فاحتمالات النمو المنصف تَعَزَز عندما توجد أيضاً سياسات داعمة، مثل نظم الضريبة المتصاعدة، وتشريعات مكافحة الاحتكارات وتدابير مكافحة الفساد. والمهمة العصبية في السنوات المتبقية من عقد القضاء على الفقر هي نشر تلك السياسات التي نجحت في تلك الأجزاء من العالم التي تكون فيها هذه السياسات في حاجة إلى تطبيق يتسم بزيادة من العزم والتصميم، ولا سيما في جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من أمريكا اللاتينية.

٣٢ - ويتطلب كلا الجزئين الثالث والرابع من استراتيجية تخفيف حدة الفقر زيادات هامة في الإنفاق الاجتماعي (بما في ذلك برامج السكان) كجزء من النفقات العامة. ويجب أن تأتي معظم هذه الزيادات من مصادر محلية، وإن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة، في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض. ويقدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ التكاليف الإضافية لـ "مكافحة الفقر" بحوالي ٤٠ بليون دولار في السنة^(١٧).

٣٣ - وستتطلب استراتيجيات تخفيف حدة الفقر زيادة هامة في الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان النامية. وتاريخ القضاء على الفقر في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو إلى حد كبير تاريخ نمو متواصل تدعمه زيادة النفقات الاجتماعية العامة. والتقدم الاجتماعي في البلدان النامية سيتطلب أيضا مستويات أعلى للضرائب - من نظم للضرائب المتصاعدة التي تُدار بكفاءة - إذا كانت العدالة الاجتماعية عنصرا هاما في الأهداف الوطنية.

٣٤ - وسيطلب الجهد المبذول لمكافحة الفقر تحويل الموارد إلى القطاعات الاجتماعية. وفي الوقت الراهن، فإن النسبة العامة منخفضة نسبيا في البلدان النامية؛ وتشير البيانات الجزئية إلى أن حوالي ١٣ في المائة من الميزانيات الوطنية ينفق على الخدمات الأساسية. وقاعدة نسبة الـ ٢٠ : ٢٠ هدف نافع: نسبة ٢٠ في المائة من المعونة الخارجية الموجهة إلى الخدمات البشرية تضاهيها نسبة ٢٠ في المائة من نفقات البلدان المتلقية. وتخفيض الإنفاق العسكري سيفرج عن جزء لا يستهان به من الموارد المطلوبة في معظم البلدان - البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان الصناعية.

٣٥ - إن الجهود المبذولة في البلدان النامية للقضاء على الفقر لن تتأثر في المستقبل بالنمو الاقتصادي العام فحسب ولكنها ستتأثر أيضا بكيفية تطور النسب، مثل نسبة الخدمات البشرية من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يتصل بالدخل الوطني. وسيسمح النمو الاقتصادي المرتفع بزيادة النفقات الحكومية المطلقة والنسبية على الخدمات الاجتماعية. بيد أن مناقشة دولية جرت مؤخرا عن المسائل الإنمائية اشتملت على تناقض أساسي: فمطلوب من البلدان النامية، من ناحية، أن تخفض دور الدولة والنفقات الحكومية، ومن ناحية أخرى، أن تولي عناية أكثر للقطاعات الاجتماعية والقضاء على الفقر.

٣٦ - وبالنسبة لتلك البلدان النامية المقدر لنموها الاقتصادي أن يكون مرتفعا إلى حد معقول، يمكن زيادة النفقات الحكومية على الخدمات الاجتماعية بسهولة نسبية. فالقطاع العام سيكون في حاجة إلى استيعاب نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية المتزايدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، بيد أن هذا سيتطلب أيضا مستويات أعلى من الضرائب في تلك البلدان. وببساطة فإن إنفاذ قوانين الضرائب الموجودة بشكل أكثر فعالية سيولد الإيراد المطلوب في بلدان كثيرة.

٣٧ - وفي تلك البلدان المتوقع لنموها الاقتصادي أن يكون منخفضا، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، هناك مأزق خطير. فالقضاء على الفقر يتطلب التنشيط الكلي للنمو الاقتصادي. ومن الأمور الباعثة على التضليل توقع حدوث تقدم اجتماعي بدون هذه التنمية الاقتصادية المعجلة. وتبين التجربة أن النمو الاقتصادي المعجل شرط لازم، ولو أنه غير كاف، لحدوث زيادة ذات شأن في النفقات الاجتماعية. وفي الحالة التي يكون فيها النمو منخفضا، تكون القدرة على جمع موارد من خلال الضرائب مقيدة إلى حد كبير. وفي هذه البلدان فإن مصادر الإيراد الإضافي، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيض الدين، ستكون حاسمة لو أريد للقضاء على الفقر أن يكون فعالا.

رابعاً - التعاون الدولي لدعم التخفيف من حدة الفقر

٣٨ - ومن ثم فلا تكفي الجهود المحلية المتواصلة وحدها. ويعد التعاون الاقتصادي الدولي المعزز ضرورياً أيضاً. كما أن رفع كفاءة إطار السلع العامة العالمية ضروري لتحسين آفاق التنمية بصورة متساوية تتسم بالكفاءة بالنسبة لجميع البلدان. والعنصر الخامس في استراتيجية القضاء على الفقر هو التعاون الدولي المعزز. وثمة عنصران واضحيان في هذا الصدد وهما المساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من وطأة الديون.

٣٩ - ومن المهم بالنسبة للبلدان المانحة أن تعتمد بسرعة إلى عكس مسار تدني المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. وطبقاً لـ"تقرير التعاون من أجل التنمية لعام ١٩٩٧" الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية مجرد ٠,٢٥ في المائة من مجموع ناتجها القومي الإجمالي عام ١٩٩٦، وهذا أدنى رقم مسجل منذ بدأت الإحصاءات المقارنة عام ١٩٥٠. ومع ذلك بلغ متوسط الجهد القطري غير المرجح، ٠,٤٠ في المائة مما يصور مدى ضآلة ذلك المعدل في البلدان التي خفضت الرقم. ويلوح بصيص من الأمل المتواضع بانعكاس مسار هذا الاتجاه في المستقبل القريب فيما تبذله بعض الحكومات المنتخبة مؤخراً، والتي أعلنت عن خطط لزيادة المعونة، ولا سيما حكومتا النرويج والمملكة المتحدة إلا أنه لا تبدو من المانحين الرئيسيين الآخرين أي بادرة عن خطط لزيادة المعونة.

٤٠ - وثمة أسباب عديدة واضحة لتدني المساعدة الإنمائية الرسمية وهي:

(أ) تعد القيود المالية في البلدان الصناعية السبب الرئيسي، مع أن نسبة المعونة إلى ميزانيات البلدان المانحة ضئيلة؛

(ب) تكون المعلومات المتعلقة بالمعونة غير متوازنة أحياناً. فلئن كانت هناك حالات تتسم بالإهدار وعدم الفعالية في بعض برامج المعونة، فإن قصص النجاح ولا سيما في شرق آسيا وجنوبها الشرقي وجنوبها، وهي من أوائل وكبار المناطق المستفيدة من المعونة، لم تحظ بالنشر بصورة كافية. وقد أبرزت المناقشات التي دارت أثناء الاحتفال بالذكرى الخمسين لمشروع مارشال بعض حالات النجاح المتعلقة بالمعونة الأجنبية. واتخذ كثير من البلدان النامية تدابير جذرية لتحسين السياسات المحلية. وقد زاد هذا من فرص استخدام المعونة بمزيد من الفعالية؛

(ج) ربما تكون الزيادة الكبيرة في التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية قد أدت إلى نشوء فكرة مؤداها أن المعونة أصبحت أقل ضرورة في الوقت الراهن، لكنها تشبه تكرار القول بأن التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية انتقائية على أسس وطنية بدرجة كبيرة. ولا يحصل معظم البلدان إلا على فائدة ضئيلة حتى البلدان التي تستفيد من تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، لا يزال رأس المال المقدم بشروط

تساهلية له قيمة كبيرة للبنية الأساسية، والتنمية الزراعية والخدمات الإنسانية. ولا تزال الحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية كبيرة بصورة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل. والواقع أن مجموع الاحتياجات من المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم النامي يزداد ولا ينخفض.

٤١ - ويعد تخفيض الديون حاسما أيضا. ومع أن تدابير التخفيف من وطأة الديون ساعدت كثيرا من البلدان، وليست تلك التدابير غير كافية فحسب، وإنما ستستغرق فترة طويلة كي يتم تنفيذها بالكامل. والواقع أنه حتى عندما تنفذ بالكامل سيظل عبء الديون يزرع بشدة على كاهل عدد كبير من البلدان. ولقد زاد مجموع ديون البلدان النامية بصورة مستمرة من ١,٦ تريليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ١,٩ تريليون دولار عام ١٩٩٥.

٤٢ - ومما يؤسف له أن الزخم السياسي للتخفيف من وطأة الديون قد تضاعف، وخاصة أن المصارف التجارية لا تتوقع إلا خطرا ضئيلا على جبهة الديون. وتعتبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أمرا له قيمة كبيرة لكنها حتى عند تنفيذها بالكامل ستترك كثيرا من ديون البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون بشدة دون أن تمس. ويلزم القيام بمبادرة رئيسية أخرى من أجل التخفيف من حدة الديون بحيث تؤدي إلى التوصل إلى حل دائم.

٤٣ - وفي عالم يتزايد فيه الاندماج الدولي بسرعة، يلزم ما هو أكثر من زيادة المعونة والتخفيف من حدة الديون. فمثلا ربما يكون تحرير المصارف المالية قد أسهم فعلا في زيادة التدفقات الرأسمالية إلى ١٢ بلدا ناميا أو زهاء ذلك، إلا أن زيادة التقلبات المالية في بعض تلك البلدان لا تهدد تنميتها في الوقت الراهن فحسب بل تهدد التنمية أيضا في بلدان أخرى كثيرة. وتعد الوسائل العالمية الأشد فعالية في مجال التقليل من عدم الاستقرار المالي ضرورية. ومن الضروري أيضا بالنسبة لجميع البلدان اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي المتسمة بروح المسؤولية، والمحافظة عليها (ولو أن هناك متسع لقدر من عدم الاتفاق بشأن ماهية تلك السياسات بالضبط). ومن ناحية ثانية، لا يكفي مجرد الحث على توخي المزيد من الحيطة المالية والنقدية بالنسبة لفرادى البلدان، عندما تتجاوز القوى التي تواجهها تلك البلدان قدرتها على احتوائها مهما كانت سياستها.

٤٤ - ولن يكون من مصلحة قطاعات التجارة والمال وحدها في جميع البلدان زيادة وتعزيز مجموعة التدابير المتاحة لتحسين نظام الأسواق المالية الدولية، وإنما سيكون هذا أيضا من مصلحة الفقراء. فالفقراء والضعفاء يكونون عامة أشد من يعاني من الارتباك الاقتصادي والمالي حيث لا تتوافر لهم سوى وسائل قليلة لحماية أنفسهم. ومما يلفت النظر أيضا أنه كثيرا ما تشمل تدابير التكيف الموصى بها لمواجهة الأزمات المالية، خفض الأجور، والحد من النفقات العامة على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وخفض الضرائب، وقلما تشمل تدابير من شأنها أن تقلل دخل الأمنيين اقتصاديا والخدمات المقدمة لهم.

٤٥ - وتشمل الخطوات الحاسمة لتقليل مخاطر وتكاليف التقلبات المالية، (أ) تعزيز الإشراف المحلي المالي والمصرفي - "التوصل إلى إطار تنظيمي صحيح" على نحو ما أوصى به جوزيف ستيفليتز، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي؛ (ب) زيادة المراقبة الدولية للظروف الاقتصادية والمالية في البلدان المجاورة؛ (ج) تجنب الزيادات الحادة في أسعار الفائدة بشكل صارم؛ (د) زيادة تكاليف المعاملات على التدفقات المالية القصيرة الأجل.

٤٦ - وبالمثل، فإن الافتقار الحالي للتوازن المنصف في تطبيق مذهب تحرير التجارة يلفت النظر. فما لم تقم البلدان المتقدمة النمو بزيادة تخفيض الحواجز على التجارة مع العالم النامي بصورة فعالة، من قبيل الإعانات الزراعية، وما لم تعترف أيضا بشرعية أهمية السماح بتغير دينامي في الميزة النسبية، سيظل يُنظر إلى نظام تحرير التجارة بصورة متزايدة باعتباره أداة لخدمة المصالح الذاتية للأغنياء.

خامسا - زيادة الوعي وتعزيز الدوافع

٤٧ - وفيما يتعلق بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، وخطط عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وضعت مبادرات كثيرة على صعيد المنظومة لكفالة المتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية الأخيرة. ويخدم إعلان العقد أهدافا عديدة مثل: إبراز شدة الحرمان المتصل بالفقر، وزيادة الوعي بالقضايا؛ والحض على اتخاذ إجراءات على الصعيدين الدولي والوطني للقضاء على الفقر؛ وتعزيز الالتزام بأهداف تتم في مواعيد محددة، والتي اعتمدها وأوصى بها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤٨ - ولقد اكتسبت قضية الفقر اهتماما عالميا بفضل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبفضل إبراز كثير من البلدان لهذا الموضوع، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك البنك الدولي وأخيرا جدا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويعد الفقر والمواضيع المتصلة به أساس المداولات التي تجري في مجموعة واسعة من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة في إطار الأمم المتحدة. وأصبح القضاء على الفقر إلى حد ما، طرفا في قضايا التنمية عامة، ولا سيما من حيث صلتها بالبلدان المنخفضة الدخل. ويتمثل الخطر في أن يصبح القضاء على الفقر مجرد شعار آخر أو يتضاءل مجمع قضايا التنمية برمته إلى أن يصبح مجرد القضاء على الفقر. وينبغي تجنب كل من هذين الخطرين.

٤٩ - ومما له أهمية خاصة بالنسبة للقضاء على الفقر فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية، والمعنية بالعمالة، وسبل العيش المستدام، والبيئة المؤاتية، ونوع الجنس، والخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. ولقد أتاحت فرق العمل هذه لأجزاء مختلفة من منظومة الأمم المتحدة الفرصة لإعداد خطط وسياسات منسقة لتحسين أثر منظومة الأمم المتحدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك القضاء على الفقر. وقدمت التقارير التي أعدتها أفرقة العمل هذه إلى لجنة التنسيق الإدارية في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٥٠ - ولقد تركز كثير من نشاطات صناديق وبرامج الأمم المتحدة والبنك الدولي على إعداد تحليلات وتقارير على الصعيد الوطني. ففي التقرير السنوي الذي قدمه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ذكر أنه كجزء من متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سيكون لدى أكثر من مائة بلد بحلول نهاية عام ١٩٩٧ "تقارير وطنية عن التنمية البشرية". ولهذه التقارير أهداف عديدة، بيد أنها تشكل أساساً ممتازاً لخطط القضاء على الفقر. وعلى إثر عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً مشاريع تحت مسمى "مبادرات استراتيجيات الفقر" في حوالي ٦٠ بلداً. ومن الأمور الحاسمة أن يوجه هذا العمل بصورة وثيقة صوب أهداف القضاء على الفقر الواردة في التزامات كوبنهاغن.

٥١ - يحتل تخفيف الفقر الآن منزلة بارزة في أنشطة البنك الدولي، وينصب العمل على تقدير حجم الفقر في مختلف البلدان. وقد تم استكمال هذا التقدير في ٩٢ بلداً بحلول منتصف هذه السنة. وأشارت اليونيسيف، في التقرير المرحلي عن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، إلى أن ١٦٧ بلداً وقع بحلول نهاية عام ١٩٩٦ على إعلان المؤتمر، وأن ١٥٥ بلداً وضع، أو يقوم بوضع، اللامسات الأخيرة الخطة العمل الوطنية التي سيضطلع بها. ووضع حوالي ٥٠ بلداً برنامج عمل مهم ويعتزم ٢٦ بلداً آخر القيام بالشيء نفسه. وتركز وكالات أخرى، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، اهتمامها على تخفيف الفقر.

٥٢ - وفي حزيران/يونيه من هذه السنة، اهتمت دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، اهتماماً خاصاً بالقضاء على الفقر. ويلخص القسم الخاص بتقرير اللجنة المخصصة الجامعة (A/S-10/29) تلخيصاً فعالاً للمواضيع التي نوقشت في هذا التقرير.

٥٣ - ويشكل التأكيد المتزايد داخل منظومة الأمم المتحدة على الاستراتيجيات والسياسات المتصلة بالفقر استجابة مباشرة لقرارات الجمعية العامة. غير أن هناك عدة مسائل بحاجة إلى مزيد من الاهتمام. فمن الضروري للغاية أن يقوم كل بلد بإعداد تقريره الوطني بنفسه عن القضاء على الفقر، وله أن يتقدم بطلب للحصول على أية مساعدة ممكنة من منظومة الأمم المتحدة. وكثير من البلدان لن تحتاج أو لن تطلب إلا مساعدة خارجية محدودة. وبالنسبة للبلدان التي تطلب مساعدة الأمم المتحدة، ستكون هناك فائدة من وراء إعداد كل بلد تقريراً يجمع كل المدخلات الواردة أعلاه من مختلف فروع منظومة الأمم المتحدة، تمشياً مع التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بتهيئة بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية. ومما ينطوي أيضاً على قيمة ما تساهم به المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى المصادر الأكاديمية.

٥٤ - ومن الأهمية بمكان زيادة دور الأهداف وخطط العمل المحددة الواردة في هذه التقارير. وينبغي التأكيد تأكيدياً قوياً على أنه ما لم تثبت الزعامات وجودها على نحو كاف، ويتم السعي للتوصل إلى توافق للآراء، ويتم تخصيص موارد كافية على الصعيد الوطني، لن يكون هناك حل للمشكلة مهما كان حجم تعاون

المجتمع الدولي. ومما يكتسي أهمية واضحة كذلك، تكليف البلدان غير المشمولة بعدد مهمة إعداد تقارير وطنية عن الفقر.

٥٥ - ويمكن أيضا استكشاف إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات على الصعيد دون الإقليمي. فلدى الكثير من الكيانات دون الإقليمية أمانات مقربة لدى الدول الأعضاء ويمكنها أن تعمل كحافز يدفع هذه البلدان إلى اتخاذ إجراءات. وبالإضافة إلى ذلك، توفر المجموعات دون الإقليمية محفلا مفيدا لتقوم الدول بإجراء دراسات استعراضية للسياسات والتقدم المحرز في نظيرها من البلدان، على نحو يشبه الاستعراضات التي تقوم بها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن أداء الجهات المانحة. ويتم الاعتراف في جميع أنحاء المنظومة على نحو صريح بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب. وإن التعاون دون الإقليمي طريقة ملموسة تعطي لهذا الهدف شكله. وقد شرعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة بعدد من المبادرات على سبيل التجربة في هذا الاتجاه.

٥٦ - ويجري تعزيز الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر (١٧ تشرين الأول/أكتوبر). وهذا ما حدث هذه السنة من خلال تنظيم مناسبات رئيسية أثناء النهار وفي المساء في مقر الأمم المتحدة. وفي المستقبل، يقترح الاحتفال باليوم الدولي عن طريق التركيز على المواضيع التي ستختارها الجمعية العامة لكل سنة. وقد بدأ التخطيط من أجل الاضطلاع بأنشطة هامة من الناحية الفكرية والسياسية عند الاحتفال بهذا اليوم الدولي في عام ١٩٩٨.

٥٧ - والصعيد الوطني هو الصعيد الذي ينبغي إيلاء اهتمام أكبر به عند الاحتفال باليوم الدولي. ويقترح أن تقوم مكاتب منظومة الأمم المتحدة في كل بلد بتنظيم مناسبات ومناقشات حول الفقر في البلد. فالمعلومات المتعلقة بالفقر في كثير من البلدان غير معروفة على نحو كاف، ومن غير المعروف أيضا تصميم المجتمع الدولي على التصدي للفقر.

٥٨ - وربما يكون من المستصوب أن يتم التركيز، مرة كل سنتين، في المناقشات الدولية الجارية في الجمعية العامة حول العقد الدولي، على الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد تم أصلا الموافقة على موضوع عام ١٩٩٨ وهو: "الفقر وحقوق الإنسان والتنمية". والواقع أن عام ١٩٩٨ هو أيضا العام الذي يتم فيه الاحتفال بالذكرى الخمسين للتوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويقترح إيلاء اهتمام بموضوع الفقر في المناسبات التي يتم تنظيمها هذه السنة. وعلى الجمعية العامة أن تختار موضوع عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠. وبالنسبة لعام ١٩٩٩، يمكن الاهتمام بموضوع "الدروس التي يمكن استخلاصها من البلدان الصناعية في القضاء على الفقر". وستقدم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ التي ستستعرض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، موضوع احتفالات هذه السنة.

سادسا - النتائج

٥٩ - في حين أن هناك ما يدعو إلى التحمس من جراء التقدم المحرز في تخفيف الفقر، هناك أسباب أقوى تدعو إلى القلق. وفي حين أن الانفتاح انفتاحا أكبر على الاقتصاد العالمي ينطوي على فوائد لبعض البلدان، لم تستفد كثير منها إلا بالقليل من الفوائد. فهناك حاجة إلى دعم دولي أكبر لهذه البلدان ذات القدرة الأقل من غيرها على الاستفادة، لكي تستطيع أن تعجل تنميتها، وتخصص موارد أكثر للأغراض الاجتماعية.

٦٠ - وإن الالتزام المتجدد الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يجب تطبيقه تطبيقا فعالا أكثر كما يجب تنقيح الاستراتيجيات الوطنية لتعكس هذه الأولويات، ويتعين تعزيز التعاون الدولي تعزيزا أكبر وتوسيع نطاقه لتعجيل عملية تخفيف الفقر. وتحاول منظومة الأمم المتحدة العمل على نحو وثيق وبتركيز أكبر لتعزيز الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، ولرصد التقدم المحرز. وتتمثل الشروط الرئيسية لتحقيق ذلك في وجود إرادة والتزام سياسيين أكبر وعمل فني أكثر تركيزا.

٦١ - وأخيرا، الجدير بالإشارة إلى أن القضاء على الفقر هو أكثر من أن يكون مجرد مسألة وطنية أو دولية. فلدى كل فرد القدرة على المساهمة - بالتعبير الشخصي عن تضامنه الإنساني، وبتغيير طريقة حياته، وبالمشاركة في البرامج الاجتماعية. ومساهمة الأشخاص الملتزمين بالقضاء على الفقر جزء من الحملة التي يجب أن تكون حملة عالمية ناجحة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9) (مبيعات الأمم المتحدة، رقم المبيع 96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق، الالتزام ٢.

(٢) مبيعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.1.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، أكسفورد، مطابع جامعة أكسفورد، ١٩٩٧.

(٤) مبيعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.II.D.8.

(٥) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧، الصفحة ٥.

(٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير عن التعليم في العالم ١٩٩٥، أكسفورد، مطابع جامعة أكسفورد، ١٩٩٥.

(٧) التقرير النهائي للمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع: تلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية، جومتين، تايلند، ٥ - ٩ آذار/مارس ١٩٩٠، اللجنة المشتركة بين الوكالات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، البنك الدولي) للمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، نيويورك، ١٩٩٠، التذييل ١.

(٨) منظمة الصحة العالمية، تقرير عن الصحة في العالم ١٩٩٧، جنيف.

(٩) المعهد الدولي للأبحاث في السياسات الغذائية، "تقرير عام ١٩٩٥"، واشنطن العاصمة.

(١٠) للاطلاع على تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي يتضمن إعلان روما للأمن الغذائي العالمي، وخطة العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية" (WFS 96/REP).

(١١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الالتزام ٢.

(١٢) تقرير التنمية البشرية، صفحة ١١٢.

المرفق

مؤلفات حديثة مختارة في مسائل الفقر والمسائل
المتصلة بالفقر

زادت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ما نُشر من المؤلفات التي تناولت مسائل الفقر والمسائل المتصلة بالفقر. ولدى مكتبة داغ همرشولد مجموعة كبيرة من هذه المؤلفات. وترد أدناه قائمة مختارة من هذه المؤلفات، ومعظمها مؤلفات وضعتها الهيئات الدولية ونشرت في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧. (وترد أيضا بعض التقارير التي نُشرت قبل هذه الفترة).

أولا - المواضيع العامةالأمم المتحدة:

الأمم المتحدة، "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن"، ٦ - ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥، نيويورك ١٩٩٥.

الأمم المتحدة، "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ١٩٩٦"، نيويورك، ١٩٩٦.

لجنة حقوق الإنسان، "التقرير الأول عن حقوق الإنسان والفقر المدقع أعده المقرر الخاص، السيد ل. ديسبوي"، جنيف، حزيران/يونيه ١٩٩٦، E/CN.4/Sub.2/1996/13.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "العولمة والتدويل: مجهودات العلاقات الاقتصادية الدولية بشأن الفقر"، جنيف ١٩٩٦ (UNCTAD/ECD/PA/4/Rev.1).

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "أوجه القصور في التكافؤ بين الجنسين؛ العواقب الإقليمية الأولى في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ساو بولو، البرازيل، ٦ - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧"، سانتياغو، ١٩٩٧ (LC/E.1954 (CONF.86/3)).

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "الصورة العامة الاجتماعية لأمريكا اللاتينية"، سانتياغو، ١٩٩٦.

الأمم المتحدة، "التقرير العالمي لعام ١٩٩٧ عن الحالة الاجتماعية"، نيويورك، E.CN.5/1997/8.

صناديق وبرامج الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥". نيويورك، ١٩٩٥ (الموضوع: المرأة في التنمية البشرية).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦". نيويورك، ١٩٩٦ (الموضوع: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧". نيويورك، ١٩٩٦ (الموضوع: التنمية البشرية من أجل القضاء على الفقر).

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "مسيرة الأمم". نيويورك، ١٩٩٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧". نيويورك، ١٩٩٧ (الموضوع: التنمية البشرية من أجل القضاء على الفقر).

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "وضع الأطفال في العالم لعام ١٩٩٧"، نيويورك ١٩٩٧.

الوكالات المتخصصة وغيرها من الوكالات

منظمة العمل الدولية، "الإحصاءات المتعلقة بالفقر وتوزيع الدخل، جنيف ١٩٩٦، و "العمالة في العالم ١٩٩٦/١٩٩٧"، جنيف ١٩٩٧.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "تقرير عام ١٩٥٥ عن التعليم في العالم". مكتب منشورات أكسفورد، ١٩٩٥.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "تحديد إطار للقرن الحادي والعشرين: المساهمة في التعاونيات الإنمائية" باريس، ١٩٩٦.

إكسفام. "تقرير إكسفام عن الفقر". (المحرر ك. واتكينس)، أكسفورد، ١٩٩٥.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وآخرون. "توفير التعليم للجميع: تحقيق الأهداف؛ التقرير الختامي". عمان، الأردن، حزيران/يونيه ١٩٩٦.

منظمة الصحة العالمية، "تقرير عام ١٩٩٦ عن الصحة في العالم"، جنيف ١٩٩٦، و "تقرير عام ١٩٩٧ عن الصحة في العالم"، جنيف ١٩٩٧.

البنك الدولي، "تخفيف الفقر والبنك الدولي"، واشنطن العاصمة، ١٩٩٦.

البنك الدولي، "اتخاذ إجراءات لتخفيف الفقر في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى: نظرة عامة"، واشنطن العاصمة ١٩٩٦.

ثانيا - ما نشر عن البلدان والمناطق

مركز التنمية البشرية. "التنمية البشرية في جنوب آسيا ١٩٩٧". مطابع جامعة أكسفورد، باكستان، ١٩٩٧.

"منع الفقر والقضاء عليه". تقرير عن اجتماع الخبراء المعني بتخفيف الفقر وسبل الرزق المستمرة في الدول العربية، دمشق، شباط/فبراير ١٩٩٦. نيويورك، ١٩٩٦.

— — — — —